

شائيل

إعلام يحقق العدالة أيضا

■ عدنان حسين

لكيل غار جديد يُتوج هامة الإعلام الحر المستقل، وعلامة مجد وفخر أخرى يترزين بها صدر هذا الإعلام هذه الأيام، قضية ديموري العام السابق لسندوق النقد الدولي، الفرنسي دومينيك ستروس-كان، المتهم بمحاولة إغتصاب عاملة فندق فندقي تأخذ الآن منحى مختلفاً عن منحى البداية بفضل هذا الإعلام الذي سره في قوته، وقوته متأتية من حرية واستقلاله.

النائب العام لمدينة نيويورك الأميركية سايروس فانس بدا في بداية القضية التي وضعت في عهده وثاقاً من أنه ينتصر لإمرأة عادية ضد شخصية ذات نفوذ دولي طاغ، وكان ذلك موضع تقدير له من الإعلام الحر والمستقل، الأميركي والفرنسي وغيرهما، لكن هذا النوع من الإعلام لا يركن عادة إلى ما يعتبرها البعض مسلمات، فلم يعول على الدلائل التي توفرت للمدعي العام وأمر بموجهة بحبس ستروس - كان ثم بوضعه تحت الإقامة الجبرية بكفالة مليونية، بل إستند هذا الإعلام إلى حرية وإستقلاله وإمكانياته المالية الجيدة وإلى شوكته المشروعة لضيء على القضية من كل جوانبها، بما فيها التاريخ الشخصي للسيدة خادمة الفندق التي اتهمت المسؤول الدولي بمحاولة اغتصابها.

الإعلام الحديث يسابق الضوء في حركته، فتوصل بفضل هذا إلى معلومات كان من الصعب على القضاء أن يبلغها بمثل هذه السرعة. وقد ساعد الإعلام بهذا في الكشف عن ثغرات واسعة في إفادة المشتكية وعن نقاط عديدة مثيرة للشك في تاريخها في بلدنا الأصلي، غينيا، وفي الولايات المتحدة التي انتقلت إليها طالبة مع زوجها اللجوء السياسي بناء على ما ظهر الآن أنه إدعاءات غير مؤكدة. وقد تبين من خلال التحقيقات وجود شبهة بعلاقات مريبة لعاملة الفندق النيويوركي مع أنشطة إجرامية كتنبييض الأموال والإجترار بالمخدرات، حيث ظهر أن عدة أفراد أضافوا إلى حسابها في البنك خلال الستين الأخيرين أموالاً لا يسألها بلغ مجموعها نحو ١٠٠ الف دولار.

وبعدما أصبحوا والفقير من براءة رفيقهم الذي يعتقدون انه كان ضحية لؤامرة سياسية، يدعو بعض الاشتراكيين الفرنسيين الذين ينتمى اليهم ستروس - كان إلى ترشيح الرجل الى انتخابات الرئاسة الفرنسية المقبلة.

ومهما يكن أمر هذه الدعوة فان الإعلام الحر المستقل يحقق الآن مآثرة جديدة في المساعدة في كشف الحقيقة وإحقاق الحق وتحقيق العدالة.

هذا درس يتعين أن يتامله ويعاينه ملياً المسؤولون الإداريون والأمنيون في بلادنا، الذين تصيهم الحمى ويمسك بتلابيبهم الذعر والهلع مجرد نكر حرية الإعلام واستقلاله، فهم لا يرون في الإعلام الحر المستقل إلا وعداً متربصاً بهم فلا يفكرون عن الكمون له والتربص به والسعي لكتف أنفاسه، وما نحن في العراق نرى الآن ما يشبه التسونامي من دعاوى الأجهزة الحكومية المدنية والأمنية ضد العديد من المؤسسات الصحفية والإعلامية لأننا انتقدت سلوكيات وتصرفات ومواقف قالت ما تراه حقيقة بشأنها.

لن يكون في صالح أحد، إلا الفاسدين والمفسدين والقلة ومنتكهي القانون والمتجاوزين على حقوق الغير ومن على شاكلتهم، أن يفقد الإعلام حرية واستقلاله، فإن خسر الإعلام هذه الحرية وهذا الإستقلال ضاعت على المجتمع برمته والأفراد بأجمعهم حقوقهم الأساسية، وأصبح الجميع تحت طائلة نظام لا تتحقق فيه العدالة ولا تترسخ سلطة القانون.

كتلة علاوي: رئيس الوزراء أدري.. وعليه الجسم بمفرده

مصادر لـ (مأ): جيش المهدي آخر عقبات التمديد والعراقية تنتظر المالكي

□ بغداد / اياس حسام الساموك

انضم ائتلاف العراقية إلى ركب الكتل التي تدعو رئيس الوزراء نوري المالكي لاتخاذ قرار بشأن الانسحاب من عدمه، بعيدا عن الاتفاقات السياسية، فيما اعتبرت مصادر مقربة من حزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي، تهديدات التيار الصدري بإعادة تفعيل جيش المهدي العقبة الأكبر أمام بقاء القوات الأميركية.

في غضون ذلك أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني أن أمام العراق القليل من الوقت لتقديم طلب لبقاء القوات الأميركية في البلاد بعد نهاية العام الحالي.

وقال كارني إن بلاده تنتظر لترى هل ستقدم الحكومة العراقية طلبا بالتمديد لأن الوقت ينفذ.

وتابع المتحدث أن القوات الأميركية تضيي قداما في استعداداتها لمغادرة العراق بحلول الصادي والثلاثين من كانون الأول المقبل وفقا لاتفاقية الأمنية، وتواصل العمل وفق الجدول الزمني.

وبالرغم من رفض حزب الدعوة وبحسب مصادر مقربة منه حتى اللحظة الإبقاء على القوات الأميركية، إلا انه واقع في حرج بسبب تباين مواقف الكتل السياسية في هذا الصدد، لاسيما وأن هناك توجهها لدى اغلب الكتل السياسية لدعم تمديد بقاء الاميركان، فالحزب لا يريد أن يكون رأيه مخالفا لها وبالتالي من الممكن أن يبذل وجهة نظره في الفترة المقبلة استنادا إلى تغيرات الموقف بعد أن الملح المجلس الإسلامي الأعلى ولأكثر من مرة مساندة لبقاء القوات الأميركية، وهذا يبدو جليا من خلال تصريح نائبه محمد البياتي إذ قال "إذا وجدت مصلحة ما من التمديد فليكن".

بالمقابل تنقل المصادر ذاتها لـ "المدى" مخاوف المالكي من تهديدات التيار الصدري بتفعيل جيش المهدي حال الموافقة على التمديد، واحتمال إيجاد قوى مضادة من المحافظات التي كانت تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية سنوات الاحتقان الطائفي تعمل على إعادة البلاد إلى المربع الأول.

وتقول المصادر إن المالكي ينظر بجديّة إلى تهديدات التيار الصدري بعودة جيش المهدي، والدليل في ذلك العمليات التي نفذها الجناح العسكري للصدريين قبل أيام أسفرت عن سقوط عدد من الجنود الاميركان جنوب البلاد.

حزب المالكي، يؤكد أن السبب وراء رغبة ائتلاف العراقية بالإبقاء على القوات الأميركية، يكمن في مخاوف الائتلاف من فقدان المكاسب السياسية التي يحصل عليها من الانتخابات الأخيرة، فالعراقية ترى أن



جانب من استعراض جيش المهدي الذي نظم الشهر الماضي.. (أرشيف)

الاميركان قوات كبيرة في الخليج ستكون من خلالها على مقربة من العراق، فضلا عن حجم سفارة واشنطن في بغداد والتي ستكون كبيرة جدا".

وكان التيار الصدري، قد طلب من المالكي اتخاذ قرار الانسحاب الأميركي من خلال التشاور مع ذوي الاختصاص الفني من العسكريين والخبراء في الشؤون الأمنية، وعدم اللجوء إلى الكتل السياسية حتى لا تأخذ الأمور منحى آخر، الأمر الذي اعترض عليه دولة القانون الذي يتهم الفرقة بمحاولة تحميل المالكي قرارا يعتبر تاريخيا وله أبعاد كثيرة، في حين انه رئيس مجلس وزراء حكومة الشراكة الوطنية.

وتعتبر جيش المهدي، العقبة الوحيدة أمام الكتل السياسية في دعم طلب الحكومة لإبقاء الاميركان، وبحسب مصادر مقربة فإنه لن ينزل إلى الشارع دون قرار لاحق للتمديد يصدر من قبل زعيمه مقتدى الصدر.

ويشدد الصدريون على ضرورة الإنهاء الكامل

المالكي بخصوص طلب التمديد من عدمه، وتقول "إن رئيس الوزراء الأدرى بمدى حاجة العراق للقوات الأميركية وبالتالي فإن الكتل السياسية ستدعم ما يبدي به".

وكان المالكي قد طلب اجتماعا لقيادة الكتل السياسية لتبني موقف جدي من الانسحاب، إلا ان الدبلوماسي تساءل "كيف يمكن أن نعطي رأيا في موضوع لا علم لنا به، فترئيس الوزراء الأعراف بالأمن".

وتتخذ المتحدث باسم العراقية، المالكي لعدم قدرته اتخاذ قرار بمفرده بخصوص الانسحاب بالقول "لماذا يستولي على جميع الصلاحيات؟ كي يصادر القرارات السهلة ويلقي بالصلصة على الكتل السياسية".

إلا أنها تعترف في اتصال هاتفي مع (المدى) بأن موقف المالكي لا يحسد عليه، مستدركة بالقول "هذه مهمته عليه تحمل مسؤوليتها". من جهة أخرى ترى العراقية أن انسحاب القوات الأجنبية من البلاد لا يعني إنهاء الوجود الأميركي، وتدين الدبلوماسي لدى

الإدارة الأميركية ضامنة للوضع السياسي الحالي والذي توجد فيه قيادات كثيرة، منها تحصلت على مراكز متقدمة في حكومة الشراكة الوطنية.

وتتوقع المصادر أن يشهد الشهر القادم تحركا كبيرا من واشنطن نحو الضغط وبصورة أكثر على الحكومة لأجل طلب تمديد البقاء، ولم تستبعد أن تطلع هذه الضغوطات لتحقيق

الجزء الأخرى بالأمين.

ثمة متغيرات جديدة في موقف العراقية تجاه الانسحاب الأميركي، بعد أن امتنعت قبل شهرين وعبر المتحدث السابق باسمها حيدر الملا بلورة موقف منه، دون انتظار التقييم النهائي لقدرة القوات الأمنية العراقية على ضبط الأمن عقب رحيل الأميركيين، تلقي القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والداخلية.

وتتخترق العراقية وعلى لسان المتحدث الرسمي باسمها ميسون الدبلوماسي توجيهات

للرئاسة في ٢٠٠٨، وعد بإنهاء الصراع في العراق وبعد تسلمه المنصب تعهد بالالتزام بالوعود التي أعلنها لانسحاب، لكن مسؤولي الإدارة أشاروا أيضا إلى إمكانية مناقشة حكومة المالكي بشأن

تمديد الوجود الأميركي، رغم انخفاض نسبة العنف بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فان العيوب والتسافة وغيرها لا تزال تعتبر ممارسات يومية في العراق، يقول المسؤولون العراقيون والاميركان بان العراق لا زال بحاجة إلى العون في التعامل مع الإرهابيين من جانب وفي تدريب الجيش العراقي والقوة الجوية من جانب آخر. مسؤولو الحكومة العراقية منقسمون حول بقاء أو مغادرة القوات الأميركية، الكرد هم الوحيدون الذين أعلنوا تأييدهم لبقاء القوات الأميركية، أما المالكي فانه، سرا، يريد بقاء القوات لكن حزبه - حزب الدعوة - نشر نصريحا في منتصف حزيران يعلن فيه أن على الاميركان أن يحترموا الاتفاقية الخاصة بالانسحاب في نهاية العام. التيار الصدري يعارض بشدة وجود القوات الأميركية وقد يشكل اكبر العقبات أمام القوات الأميركية التي تبقى، ومن جهة أخرى فان المالكي يحتاج الدعم الصدري للبقاء في السلطة.

ومن المتوقع أن يعقد القادة السياسيون اجتماعا هذا

جيفري: إيران ترفع دعم السلاح من المسدس إلى الثقيل الفتاك

□ عن: واشنطن بوست

يقول مسؤولون اميركان كبار إن الميليشيات المدعومة من إيران تستخدم أسلحة أكثر تطوراً من الأسلحة التي كانت تستخدمها في السابق من أجل استهداف القوات الأميركية والوحدات العسكرية في العراق.

وقال السفير الأميركي في العراق، جيمس جيفري، بان الاختبارات الأخيرة على الأسلحة المستخدمة في الهجمات الأخيرة تدفع المسؤولين الأميركيين إلى القول بان إيران تدعم بالأسلحة الجديدة والتدريب.

وأضاف جيفري "نحن لا نتحدث عن المسدس، فانه بالتأكيد إيراني، لكننا نشهد أسلحة أكثر فتكا وأكثر دقة، كما نشهد أجهزة موباييل متطورة وأشخاصا مدربين بشكل أفضل".

أحيانا يقوم المسلحون بإزالة الأرقام التعريفية من الأسلحة لكي لا تبدو إنها قادمة من إيران. في الأسابيع الأخيرة، ألقى جيفري وغيره من المسؤولين الأميركيين اللوم على ثلاثة مجموعات هي لواء اليوم الموعود وعصائب اهل الحق وكثائب حزب الله، في موجة العنف التي أدت إلى أكثر الشهور دموية على القوات الأميركية منذ عامين.

لقد درست هذه المجموعات وتم تجهيزها من قبل القوات الخاصة للحرس الثوري، كما نحل الوكلاء الإيرانيون إلى العراق لتوفير التدريب والمواد والأجهزة لهذه المجموعات. وقدم جيفري تفاصيل عن الاختبار الطبي الذي تجريه القوات الأميركية على ضحايا الهجمات.

وقال الجنرال لويد أوستن القائد العام للقوات الأميركية في العراق، من المؤكد أن الأسلحة تأتي من إيران.

السبوع لمناقشة مشاركة السلطة في الحكومة العراقية، لكن من المحتمل أيضا أن يفتحوا قضية السماح للقوات الأميركية بالبقاء في العراق.

قال سامي العسكري، من ائتلاف دولة القانون والذي لعب دورا رئيسيا في المفاوضات بشأن اتفاقية ٢٠٠٨، ان الانشقاقات السياسية تجعل من الصعب هذه المرة إبقاء القوات الأميركية على الأرض العراقية، حيث قال "في عام ٢٠٠٨ بادر المالكي إلى دفع الجميع للموافقة على ذلك، لكنه لا يستطيع تكرار تلك المبادرة الآن. لماذا يفعل ذلك ويدفع الثمن سياسيا؟ من الجنون أن يفعل ذلك بدون التأكد من مساندة الآخرين؟"

المسؤولون الاميركان قلقون من أن يتخذ السياسيون العراقيون قرارا بعد مغادرة معظم أو كل القوات المتبقية، مما يضع البيت الأبيض في موقف صعب من أجل إعادة بعض القطعات مرة أخرى.

منذ شهور ومسؤولون في البنتاغون يقولون بأنهم بحاجة إلى قرار بشأن بقاء القوات أم لا. في الأسبوع الماضي، قال مساعد قائد القوات البحرية ولييم مكريف، المرشح لقيادة القوات الخاصة الأميركية، بضرورة إبقاء قوة صغيرة من القوات الخاصة لمساعدة الوحدات العراقية في مطاردة الإرهابيين.

■ ترجمة / المدى

أفكار أميركية حول ١٠٠٠٠ جندي في محيط بغداد واشنطن: لن نتنظر طويلا طلب بغداد إبقاء الجنود



الاميركيون ينتظرون موقفاً عراقياً للتمديد.. (أرشيف)

أعضاء متصلين في تحالفه حول عدم تمديد الوجود الأميركي، كما أن بعض النواب الاميركان يفصلون سحب كافة القوات حسب الجدول.

عندما كان الرئيس أوباما مرشحا

٤٦٠٠٠ تبقى فكرة إبقاء القوات في العراق خاضعة للجدل والخلاف في العراق وفي الولايات المتحدة على حد سواء. ففي العراق يواجه المالكي ضغوطا من

جورج دبليو بوش، فسوف يبقى حوالي ٢٠٠ من منتسبي الجيش الأميركي كمستشارين بعد نهاية العام، في عام ٢٠٠٧ كان في العراق أكثر من ١٦٦٠٠٠ مقاتل اميركي، بقي منهم الآن حوالي

□ عن: نوس انجلوس تايمز

يستعد البيت الأبيض لإبقاء ١٠٠٠٠ مقاتل اميركي في العراق بعد نهاية العام الحالي وسط قلق متزايد من ان الانسحاب المبرمج لكل القوات الأميركية سيؤدي إلى هجمات مسلحة مكثفة حسبما جاء على لسان مسؤولين اميركان. إن إبقاء القوات يعد اتفاقا بين مكونات الحكومة العراقية المنقسمة إلى حد كبير.

حتى الآن لم يقدم العراقيون طلبا رسميا لإبقاء القوات الأميركية. بعض القوى السياسية المنتقدة تعارض استنمرار الوجود الأميركي في العراق. كانت إدارة أوباما ولا تزال تتجادل في حجم القوة التي من المفترض إبقاؤها في العراق، وتأمل تسلم طلب من حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي بهذا الشأن وان تمهل البنتاغون وقتا للتخطيط لذلك. سيكون مقر القوات في محيط بغداد وباعداد قليلة في المواقع الاستراتيجية الأخرى في البلاد. وبما أن العراق لم يقدم طلبا بذلك حتى الآن، فقد ذكر السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، جاي كارني، هناك ما يكفي من الوقت لتقديم مثل هذا الطلب، وإذا ما قدمه فسوف ننظر فيه، وإلا فإننا سيرى وفق الجدول.

ما لم يطلب العراق إجراء تغيير على اتفاقية لعام ٢٠٠٨ مع إدارة